المشاركة الجماعية والممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت

أ. د. دلال عبدالواحد الهدهود
كلية التربية الأساسية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب – الكويت

الملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع المشاركة والممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت، والكشف عن المعوقات التي تواجه هذه الممارسات، ومن ثم تقديم بعض المقترحات التي قد تسهم في توسيع عملية المشاركة الجماعية في النظام التعليمي في إطار من الديمقراطية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مكونة من(٢٤٩) طالباً وطالبة (٢٥٣) من أولياء الأمور، و (١٨) عضوا من المؤسسات الاجتماعية في المنطقة التعليمية. واستخدمت بطاقة مقابلة للعاملين بالمؤسسات المجتمعية، واستبانة لكل من الطلبة وأولياء الأمور، وتم إيجاد الصدق والثبات لأدوات الدراسة.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

١ – إسهامات الطلبة وأولياء الأمور في الممارسات الديمقراطية كانت دون المناسبة في جميع مجالات الدراسة ما عدا مجال التحصيل الدراسي.

٢ – إسهامات أفراد المؤسسات المجتمعية كانت مناسبة.

٣ – يوجد قصور في دور الإدارة المدرسية في إتاحة المجال للطلبة وأولياء الأمور والمؤسسات المجتمعية للمشاركة في النظام التعليمي.

المقدمة

تقوم النظم التعليمية في الدول المتقدمة على الممارسة الديمقراطية، حيث تتجه معظم هذه الدول إلى إعطاء مساحة من الحرية للطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع للممارسات الديمقراطية في العملية التعليمية، بحيث يكون لهم الشراكة في التعليم.

ويتطلب تطبيق وممارسة الديمقراطية تدخلا مقصودا من جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية والتربوية يسمح بتوفير مناخ حر، ويدرب المواطنين على ممارسة الأسلوب العلمي في التفكير، و قبول الآخرين والتعايش معهم، و قبول اختلاف الآراء، وعدم التخوف من الخروج عما هو مألوف.

ويمكن للمدرسة أن تتحمل تطوير مسيرة الديمقراطية داخل أسوارها وخارجها من خلال تدخلها القصدي المدروس و المخطط، من أجل تكوين الوعي بالقضايا الديمقراطية، وتدريب المتعلمين والمعلمين على ممارسة السلوك الديمقراطي في المجتمع المدرسي وداخل حجرة الدراسة، ويتطلب ذلك أن توفر المدرسة المناخ الذي يسمح بالمشاركة، وحرية التفكير وتحمل المسؤولية. كما تستطيع المدرسة أن تكون نموذجا لاكتساب الديمقراطية، قيما ومهارات، إذا استطاعت أن تجعل المتعلمين يفهمون القضايا المحيطة بهم على أساس من الممارسة وحل المشكلات، و إدراك حقوقهم وواجباتهم، ويأتي ذلك من خلال وضع لائحة للمجتمع المدرسي أو تكوين المجالس الطلابية، ولعب الأدوار التي تحاكى أداء المؤسسات الديمقراطية والسياسية، وإعداد صحف مدرسية، والتدريب على حل الصراعات حلا يبتعد عن العنف؛ (اليونسكو، تقرير اللجنة الدولية، : ٧٢: ١٩٩٨).

ويعد الاهتمام بموضوع الديمقراطية عاملا حاسما في تطوير النظام التعليمي في دولة الكويت. وتتمثل الممارسة الديمقراطية في مشاركة أولياء الأمور في إدارة عملية التعليم عن طريق المجالس التى يشتركون فيها، والإسهامات التى يقدمونها في تعليم أبنائهم ودعمهم للتعليم، كما تتمثل في مشاركة الطلبة في التنظيمات و المجالس التى يقومون بتكوينها بالأساليب الديمقراطية. وتتمثل الممارسة الديمقراطية أيضا في مشاركة المؤسسات المجتمعية و إسهامات المجتمع في دعم التعليم.

وفي هذا السياق، تتجلى ضرورة تقصى المشاركة المجتمعية والممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت. والكويت كبقية الدول النامية تعانى من ضعف الوعي الديمقراطي، وغياب المشاركة السياسية بين الشباب وإحجامهم عن المشاركة في العمل العام (إسماعيل، ١٩٩٨).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعد قضية الديمقراطية أحد أهم القضايا التي تهم المجتمعات الحديثة، كما تعد الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي بمثابة العمود الفقري لإنجاح مسيرة هذا النظام واستمراريته، وهى تمثل مركز الحياة فيه، كما أنها توضح الجانب المشرق لمستقبل التعليم في البلاد. و من ينظر إلي النظام التعليمي في دولة الكويت يجد بعض الممارسات الديمقراطية التي يقوم بها الطلبة والمعلمون وأولياء الأمور والمؤسسات المجتمعية المختلفة، إلا أن هذه الممارسات – كغيرها من الدول النامية- تواجه ببعض المعوقات التي قد تحد من التوسع فيها (إسماعيل، ١٩٩٧، الشراح، ٢٠٠٤، نصار، ٢٠٠٤).

لذلك جاءت هذه الدراسة محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

١ – ما الممارسات الديمقراطية التى تشارك فيها مؤسسات المجتمع في النظام التعليمي في دولة الكويت ؟

٢ – أي المجالات كانت المشاركة أكبر بالنسبة للطلبة وأولياء الأمور؟

٣ – ما الممارسات الديمقراطية التي تشارك فيها مؤسسات المجتمع في النظام التعليمي في دولة الكويت؟.

٤ – ما أهم المعوقات التي تحد من التوسع في الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت ؟

٥ – ما سبل ترسيخ الممارسات الديمقراطية وتطويرها في النظام التعليمي في دولة الكويت؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى :

١ – رصد واقع المشاركة المجتمعية والممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت، من أجل تحديد المجالات التي يكثر فيها إسهام أفراد عينة الدراسة في المشاركة والممارسة الديمقراطية.

٢ – الكشف عن بعض المعوقات التي تقف في سبيل الممارسات الديمقراطية الفعالة في النظام التعليمي في دولة الكويت.

٣ – تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تسهم في زيادة ممارسة الديمقراطية والمشاركة الجماعية.

أهمية الدراسة

تتجه المجتمعات الحديثة إلى تطبيق الديمقراطية في نظمها التعليمية من خلال الممارسات الديمقراطية للمنتفعين من هذا النظام. وتسعى دولة الكويت-كغيرها من الدول النامية – إلي إتاحة مساحة من الحرية للممارسات الديمقراطية من قبل الطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع. وتواجه هذه الممارسات تحديات كثيرة من الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي لهذه الدول. ولهذا تكمن أهمية الدارسة الحالية فيما يلي:

١ – إلقاء الضوء على واقع الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت.

٢ – إثارة وعي المسؤولين وصانعي القرار بأهمية المشاركة الجماعية في النظام التعليمي.

٣ – استشراف آفاق المستقبل في تفعيل دور المنتفعين من التعليم.

٤ – تعتبر هذه الدراسة في حد علم الباحثة هي الدارسة الأولى من نوعها التي تبحث في الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على:

١ – نظام التعليم العام في دولة الكويت.

٢ – عينة من الطلبة، و أولياء الأمور وبعض أفراد من مؤسسات المجتمع.

٣ – المناطق التعليمية الست في دولة الكويت.

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي من خلال مسح ميداني لتشخيص الواقع الراهن لإسهامات أفراد عينة الدراسة في النظام التعليمي في دولة الكويت، وبيان نوع هذه الإسهامات، وتحديد الفروق بين هذه الإسهامات، وذلك من خلال بطاقة مقابلة التي أعدت لأفراد مؤسسات المجتمع، واستبانة صممت لعينة من الطلبة وأولياء الأمور.

خطوات سير الدراسة

لإنجاز الدراسة الحالية اتبعت الإجراءات التالية:

١ – تجميع الوثائق التي تدل على الممارسات الديمقراطية لأفراد عينة الدراسة في النظام التعليمي في دولة الكويت.

٢ – تحليل هذه الوثائق لمعرفة مجالات المشاركة ومداها في التعليم.

٣ – إجراء مقابلات مع بعض أولياء لأمور، والطلبة، وأفراد من المؤسسات المجتمعية في مختلف المناطق التعليمية لمعرفة مدى مشاركتهم في النظام التعليمي وطبيعتها.

٤ – مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات التي أجريت في هذا الموضوع للاستفادة منها ومقارنتها بالممارسات التي تجرى في النظام التعليمي في الكويت.

٥ – تصميم أدوات الدراسة (بطاقة المقابلة – الاستبانة) بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها لمعرفة طبيعة المشاركات، والمعوقات التي تحد من هذه المشاركات.

٦ – عرض الأدوات على بعض المختصين في مجالي التربية وعلم النفس لتحكيمها وإبداء الرأي فيها.

٧ – تطبيق الأدوات على عينة للتأكد من صدقها وثباتها. وقد قامت الباحثة بالتعاون مع الاختصاصين في المدارس بقراءة وشرح العبارات للطلبة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

٨ – استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة واستخراج النتائج وتفسيرها، وصياغة التوصيات.

أدوات الدراسة

توظف الدراسة الأدوات التالية:

١ – تحليل الوثائق التي توضح بعض المشاركات في النظام التعليمي مثل: قرارات إنشاء مجالس الآباء والمعلمين، ومجالس الطلبة، والمجالس الأخرى المشاركة في التعليم.

٢ – بطاقة مقابلة لبعض أفراد مؤسسات المجتمع في المنطقة. و تتكون هذه البطاقة من (خمسة) أسئلة مفتوحة لتعرف مدى إسهاماتهم في النظام التعليمي في دولة الكويت.

٣ – استبانة لكل من أولياء الأمور، و الطلبة. و تتكون الاستبانة من (٣١) عبارة لمعرفة مدى مشاركتهم في خمسة مجالات وهي: (إدارة المدرسة، التحصيل العلمي للطلبة، دعم ميزانية المدرسة، المنهج المدرسي، الرعاية الطلابية)، بالإضافة إلى سؤالين مفتوحين حول المعوقات التي تحد من هذه المشاركات، و الاقتراحات التي يمكن أن تفعل هذه الممارسات. وتمت صياغة الاستبانة على شكل مقياس خماسي. وقد عرف حدها الأعلى بعبارة إلى حد كبير، وحدها الأدنى لا يوجد على الإطلاق. وتم استخدام طريقة ليكرت لتحديد درجة الموافقة لكل عبارة من عبارات الأداة، وفق التدرج الآتي: بدرجة كبيرة جدا (٥)، بدرجة كبيرة (٤)، بدرجة متوسطة (٣)، بدرجة قليلة (٢)، لا يوجد (١). وتم توزيع (٥٠٠) نسخة من أدوات الدراسة للطلبة، تم استرجاع (٢٤٩) أي بنسب إرجاع

(٥٠٪)، و(٢٩٩) نسخة لأولياء الأمور، تم استرجاع (٢٥٣) أي بنسبة إرجاع (٨٤٪).

صدق أدوات الدراسة: للتحقق من صدق الأدوات تم عرضها على مجموعة تتألف من عشر محكمين متخصصين في التربية وعلم النفس، وذلك للتأكد من مناسبة العبارات لتمثيل مجالات الممارسات الديمقراطية، ودقتها في الكشف عن إشتراك الطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع في النظام التعليمي. وأدخلت عليها بعض التعديلات في ضوء آرائهم بحيث تم إعادة صياغة بعض العبارات وحذف بعضها.

ثبات أدوات الدراسة: للتحقق من ثبات الأداة، تم حساب معامل (ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's)، وكانت درجة الثبات مرتفعة ومقبولة، فقد بلغت (٠,٩٣٦) لاستبانة الطلبة و (٠,٩٤٥) استبانه أولياء الأمور. كما تم حساب معامل إعادة الاختبار، حيث تم اختبار الأداة وإعادة اختبارها على عينة مكونة من (٣٠) طالب و (٣٠) ولي أمر بفاصل زمني بين الاختبارين قدره ثلاثة أسابيع، وبلغ معامل الثبات (٠,٨٢) لأولياء الأمور و (٠,٧٠) للطلبة باستخدام معادلة بيرسون. وهما مقبولتان.

جدول رقم (١)

معامل ألفا للمجالات

المجال	معامل الثبات	
	أولياء الأمور	الطلبة
المجال الأول	٠,٨٦٥	٠,٨٣٨
المجال الثاني	٠,٦٧٨	٠,٧٢٢
المجال الثالث	٠,٧٧٣	٠,٨٠٠
المجال الرابع	٠,٨٩٤	٠,٨٦٧
المجال الخامس	٠,٩٢٧	٠,٩٣٣
للاستبانة ككل	٠,٩٣٦	٠,٩٤٥

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من :

١ – (٢٤٩) طالباً وطالبة من مراحل التعليم العام المختلفة في المناطق التعليمية الست في دولة الكويت بشكل عشوائي.

٢ – (٢٥٣) ولي أمر من المناطق التعليمية المختلفة.

٣ – (١٨) فردا موزعين كالتالي: (٦) أفراد من الجمعيات التعاونية لكل منطقة فردًا واحداً، و(٦) أفراد من المجمعات الصحية لكل منطقة فردًا واحدًا، و(٦) أفراد من مخافرالشرطة لكل منطقة فردًا واحدًا.

جدول رقم (٢)

توصيف عينة الدراسة من (أولياء الأمور والطلبة)

الأعداد / المتغيرات		أولياء الأمور		الطلبة	
		العـــدد	٪	العدد	٪
النوع	ذكـــر	١١١	٤٣,٩	١٠٣	٤١,٤
	أنثى	١٤٢	٥٦,١	١٤٦	٥٨,٦
المرحلة الدراسية	الابتدائي	٧٥	٢٩,٦	٦٠	٢٤,١
	المتوسط	٨٥	٣٣,٦	١٠٤	٤١,٨
	الثانوي	٩٣	٣٦,٨	٨٥	٣٤,١
المنطقة التعليمية	العاصمة	٤٤	١٧,٤	٤١	١٦,٥
	حولي	٤٨	١٩	٤٠	١٦,١
	الجهراء	٤٧	١٨,٦	٤٢	١٦,٩
	الفروانية	٣٥	١٣,٨	٣٣	١٣,٣
	مبارك الكبير	٤٤	١٧,٤	٤٧	١٨,٩
	الأحمدى	٣٥	١٣,٨	٤٦	١٨,٥
المجموع الكلي للعينة		**٢٥٣**		**٢٤٩**	

المعالجة الإحصائية

تم الاستعانة ببرنامج SPSS، وتمت المعالجات الإحصائية كالتالي:

١ – حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول إسهاماتهم في النظام التعليمي.

٢ – استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستبانة.

٣ – استخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة ببطاقة المقابلة.

٤ – استخراج التكرارات والنسب المئوية للمعوقات التي تحد من الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي.

٥ – استخراج التكرارات والنسب المئوية للمقترحات التي قد تسهم في زيادة الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي.

مصطلحات الدراسة

النظام التعليمي: ويقصد به نظام التعليم العام في دولة الكويت من الصف الأول الى الصف الثاني عشر.

الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي: هي ممارسة أو استجابة واعية نحو العالم. وهذه الاستجابة يجب أن تتم وتحدث في داخل المدرسة في سياق علاقات التفاعل القائمة بين أفرادها؛ (فريرى، ١٩٨٠: ٥٨).

وبعبارة أخرى يمكن القول، أنها تقوم على التفاعل والمشاركة الإيجابية في النظام التعليمي داخل المدرسة وخارجها، وتستند إلى مساحة من الحرية وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي.

الإطار النظري

الديمقراطية والتربية

يرى جون ديوى أن الوظيفة الاجتماعية للتربية تتحقق من خلال العمل على توجيه النشء وتنميتهم بإشراكهم في حياة المجتمع الذي ينتمون إليه. وتقوم الحياة الاجتماعية - في نظر ديوي - على دعامتين :

* التعدد والتنوع في المصالح التي يكون فيها الاشتراك عن علم وقصد.
* درجة الحرية والكمال في التعاون بين مختلف الفئات والجماعات.

وهاتان الدعامتان تشيران إلى الديمقراطية، فالأولى لا تدل على زيادة تعدد النقاط التي تشترك فيها المصالح وتنوعها فحسب، بل تبين كذلك كثرة اعتمادنا على اعتبار المصالح المشتركة عاملا من عوامل السيطرة الاجتماعية. أما الثانية فليس معناها مجرد حرية التعامل بين الجماعات، وإنما معناها تبدل عاداتها الاجتماعية، أى التكليف المستمر الناتج عن مجابهة المواقف المستجدة التي تنشأ عن شتى ضروب الاتصال. وهاتان الصفتان هما اللتان تميزان المجتمع الديمقراطي كل التميز (ديوي، ١٩٤٦: ٨٤ –٨٩).

وللمدرسة دور كبير في إرساء النظام الديمقراطي في المجتمع عن طريق المناهج والبرامج التي تقدمها للمتعلمين. وأكد "جون ديوي" دور المعلم في تشجيع المتعلمين على المشاركة الديمقراطية، حينما أشار إلى إمكانية المعلم في إيجاد بيئة يفهم المتعلمون من خلالها الديمقراطية والقيم، لكون المدرسة تمثل في حد ذاتها حياة اجتماعية خاصة، ومن ثم يمكن للمناهج أن تختار وتنظم لتزود الطالب بالمعلومات والمعارف والاتجاهات التي تمنحه الوعي بالعالم المحيط به، كما أن المدرسة يمكنها أن تكسب الطلاب المفاهيم والقيم المرتبطة بالعدالة والمساواة والتسامح والمشاركة، مما يؤدي إلى توفير نمط حياة سياسي واجتماعي وثقافي يرتبط بمنهج تفكير يتسم بالمرونة وسعة الأفق، وتقدير قيمة

الحرية، وبذلك فالمعلم يمكنه أن يزود طلابه ليس فقط بالمعلومات والمعارف وإنما أيضا بالقيم والاتجاهات الإيجابية.

وأكدت اليونسكو الأهمية الكبيرة للقيم الديمقراطية في السلوك داخل المؤسسات المدرسية، لما تنطوي عليه هذه المفاهيم من حقوق المشاركة، والحرية في إبداء الرأي والنقد، والإدارة الديمقراطية للمدرسة، وتأسيس الحياة المدرسية على تقدير الفرد للآخرين وتقديره لنفسه، واعتبار الفرد قيمة عليا في ذاته وتعويده على المنافسة الحرة المنظمة؛ (اليونسكو، ٢٠٠٠: ١٠٧).

وأشارت العديد من الدراسات أن النمط السائد من المعلمين غير قادر على أداء هذا الدور لأنهم يتسمون بالتسلط، كما أن الطريقة التي يعتمد عليها الكثير من المعلمين في التدريس هي الطريقة التقليدية؛ (الشراح، ٢٠٠٣: ١٥).

ولا نغفل بعداً هاماً وهو أن إشراك الطالب في العملية التعليمية والتدريسية يساعده ليس فقط في زيادة تحصيله، ولكن أيضا زيادة تمكنه من هذا التحصيل واستثماره لصالح أن يكون مواطنا فاعلا. ويرى "الشراح" (٢٠٠٣) أن إتاحة فرصة المشاركة أمام الطالب ينمى لديه الثقة بالنفس، ويدعم إيجابية التفكير، والدافعية للإنجاز، فضلاً عن تنمية البحث والاكتشاف والتحليل والتركيب و حل المشكلات.

والعلاقة التفاعلية بين أفراد المجتمع المدرسي، وبينه وبين المجتمع المحلى ركن هام من أركان نجاح الممارسات الديمقراطية. وقد أشارت " إلهام فرج " (٢٠٠٠) إلى أن القضايا المحورية في التعليم تدور حول مسائل فنية، وتعديلات جزئية في طرائق التدريس أو المناهج الدراسية وتتجاهل دراسة نمط العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة والفصل، وتهمل علاقات التفاعل القائمة بين البيئة المدرسية وما يدور حولها من عمليات تربوية من جهة، وبين بنية العلاقات السياسية والاجتماعية في المجتمع من جهة أخرى، مما يؤدي إلى عزلة المدرسة عن سياقها الاجتماعي. وبالتالي تصبح هناك ضرورة للقضاء على عزلة المدرسة عن المجتمع، وذلك من خلال التأكيد على قيم المشاركة في المجتمع. وقد أكدت

كذلك أن الاهتمام بقضية الديمقراطية في التعليم لابد وأن تأخذ مساحة واسعة من الاهتمام والدراسة لتدعيم المبادئ الديمقراطية داخل مؤسسة التعليم لتصبح قادرة على التفاعل الحقيقي؛ (فرج، ٢٠٠٠: ١١– ١٢)

كما أكدت العديد من الدراسات أن الاهتمام بقضية الديمقراطية في التعليم من خلال توفير مناخ يستند إلى الحرية والمساواة والعدالة يمكن أن يكون وسيلة لتحرير عقل الإنسان من السيطرة والقهر، ووسيلة لتعميق مفاهيم التسامح الفكري والعقائدي واحترام الآخر، ووسيلة لتنمية طاقات الإنسان العربي وإطلاقها، وتخليص عقله من الأوهام، و شحذ تفكيره نحو المشاكل المحيطة به، ومن ثم تنمية وعيه بحقوق شعبه وبدوره في المشاركة وتحمل المسؤولية؛ (حنفي، ١٩٨٦).

وفي السياق ذاته أشار "عمر خلف" (١٩٨٦) إلى أن ممارسة الديمقراطية والمشاركة من نصيب قلة محدودة من النخبة المثقفة في العمل العام، وذلك لأن الوعي بمبادئ ومفاهيم الديمقراطية يتطلب مستوى ثقافياً وحضارياً، كما يجب أن يشمل المجتمع كله من خلال مساهمة حقيقية عبر المؤسسات التعليمية في جميع المراحل الدراسية، وذلك لضمان وصولها لعدد كاف من أفراد المجتمع ولاسيما في المراحل الأولى من التعليم، وقبل أن يتم التسرب والخروج من التعليم في المراحل الدراسية المختلفة، وبذلك يصبح الاهتمام بقضية الديمقراطية في التعليم، سواء من حيث تدريسها في منهج مدرسي، أم تدريب المعلمين على ممارستها، أم تزويد المدارس بالمناخ الذي يسمح بممارستها،أم من خلال القيم التي يمكن أن يبثها المنهج المدرسي والمعلم المستنير، لاسيما المعلم القدوة الذي يمكنه أن يزود التلاميذ بالعديد من الاتجاهات والمفاهيم الخاصة باحترام الذات واحترام الآخر والمشاركة والتعاون والثقة بالنفس وغير ذلك من القيم التي تسمح بممارسة الديمقراطية على أسس سليمة وموضوعية. وأن تلك المفاهيم والقيم لا تكتسب من خلال تلقين معلومات بقدر ما تعتمد على الممارسة، ومن خلال سلوك تعاوني وإيجابي يبتعد عن الأنانية والعدوانية

والتعصب. كما أن تلك المفاهيم والقيم لا يمكن أن تكتسب إلا من خلال تغيير شامل للممارسات التربوية التي تستند على الطاعة العمياء والاستماع والتلقين لصالح ممارسات تستند على الحرية والأنشطة داخل المدرسة وخارجها؛ (خلف، ١٩٨٦: ١٠٠).

وللتربية والتعليم دور بارز في إرساء النظام الديمقراطي في المجتمع، لذلك كان الاهتمام الأكبر يتجه إلى المؤسسات التعليمية باعتبارها المكان الذي يؤهل الأفراد إلى ذلك. وقد أشار" على وطفه، وسعد الشريع " (٢٠٠٠) إلى أن التجربة الإنسانية عبر مسارها التاريخي تؤكد أن الحياة الديمقراطية لأمة من الأمم مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية. وذلك لأن حضور الديمقراطية وتكاملها في حياة الأمة أمر مرهون بمدى تأصيل القيم الديمقراطية في عقول الناس ووجدانهم، وتأسيسا على هذه الحقيقة تعد قضية الديمقراطية التربوية اليوم من أكثر قضايا العصر التربوية حساسية وخصوصية، وذلك لما تنطوي عليه هذه القضية من أبعاد اجتماعية وسياسية هامة. كما أشارا إلى أن الحياة الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية ترتبط بعدد من المتغيرات التاريخية، وكانت التربية تشكل دائما حلقة من أهم حلقات النمو الديمقراطي في مختلف التجارب التاريخية للمجتمع الإنساني، فالعملية التربوية تشكل المدخل في كل نمو للديمقراطية حيث لا يمكن لدورة حياة ديمقراطية أن تتم أو تنضج ما لم تأخذ مسارها في عمق الدورة التربوية للمجتمعات المعنية (وطفة والشريع، ٢٠٠٠: ٧).

وتستند المكاسب الديمقراطية للمجتمع إلى الوعي التربوي، وينبني على هذا أيضا أن الديمقراطية التي لا تأتي عن وعي تربوي اجتماعي أصيل بأبعادها وقيمها وشروطها، تكون ديمقراطية شكلية تفتقر إلى مقومات وجودها واستمرارها. فالديمقراطية، التي لا تقوم على وعى المجتمع بالقيم والمعايير الديمقراطية، هي ديمقراطية مهددة بالفناء، هذا إذ لم تتحول إلى نوع من الطغيان الديمقراطي العبثي الذي يهدد مقومات الوجود الديمقراطي. ويشكل

الوعي الديمقراطي أساس ضمان استمرارية الوجود الديمقراطي في المجتمع، وتشكل المؤسسات التربوية قطب الرحى في عملية بناء هذا الوعي. (وطفة والشريع، ٢٠٠٠: ٣٢٧).

ونمو الفكر الديمقراطي رهين بتطور الأبعاد الديمقراطية للحياة الاجتماعية، بصورة عامة فإن المؤسسات التربوية كانت ومازالت تشكل الحلقات الأكثر أهمية وخصوصية في علمية هذا النماء، فالعلم لا ينمو إلا بالإبداع والابتكار وبالتالي فإن قيم الحرية والديمقراطية هي البوتقة التي تشكل في معارجها أسس الإبداع والتجديد والابتكار. ومن هنا فإن التربية بمؤسساتها لا يمكنها أن تؤدى دورها التاريخي إلا في أجواء الحرية والمعاني الديمقراطية؛ (وطفة والشريع، ٢٠٠٠: ٤٠١).

ولا تنفصل المؤسسات المدرسية عن خلفياتها الاجتماعية والسياسية والعقائدية، وهى تمثل الحاضن الطبيعي للنخبة الفكرية والثقافية المستقبلية، وهى بذلك تشكل حاضنا للحريات الفكرية والإنسانية في المستقبل، فالمؤسسات التربوية هي المرآة الأولى التي ترتسم فيها أبجديات الإبداع والحرية، ويتأسس على ذلك بالضرورة أن الفكر الديمقراطي بكل ما ينطوي عليه من قيم وعطاءات، يجد نفسه في أحضان المؤسسات التربوية، حيث تبدأ دورته الاجتماعية ليأخذ أبعاده في مدار الحياة الاجتماعية بمختلف مؤسساتها وحلقاتها (وطفة والشريع، ٢٠٠٠: ٤١٠).

مما سبق نجد أن التواصل بين التربية والديمقراطية من الموضوعات التي استأثرت اهتمام المفكرين والباحثين. وقد أكد ديوي على ذلك حينما قال " لا يمكن للعقيدة الديمقراطية أن تنفصل عن العقيدة أو التجربة التربوية. وتأسيسا على هذا المنظور يمكن القول بأن الديمقراطية التربوية تكمن في الأجواء الحرة للعملية التربوية بقيمها ومعاييرها، وبالتالي فإن علاقات التفاعل الحرة تشكل الحاضن التربوي والاجتماعي الذي يحقق للفرد فرص النمو

والازدهار والتكامل، وإذا " كانت التربية عملية نمو الفرد في إطار اجتماعي فإن الديمقراطية هي الإطار الأمثل لهذا النمو " (ديوى، ١٩٤٦: ٩١).

وتتجلى الممارسات الديمقراطية داخل النظام التعليمي في الكويت من خلال عدد من التنظيمات المدرسية من أهمها:

المجالس المدرسية

لعل من أهم ما يميز الإدارة الناجحة في المنظمات الحديثة، هو أسلوب تلك الإدارة في اتخاذ المواقف وصنع القرارات الذي يضمن مشاركة إيجابية وفاعلة للأطراف المختلفة فيها للاستفادة من محصلة خبراتهم، وفي ذات الوقت لتنمية الإحساس بالانتماء لديهم، فضلا عن الإسهام في تحقيق الرضي، وتدريب قيادات المستقبل. والمجالس التربوية لها أهمية في تأكيد قيم المشاركة وتفعيل الممارسات الديمقراطية، فهي تشكل صورة متقدمة لآليات التفاعل بين المؤسسة المدرسية والمؤسسة الأسرية والمؤسسات المجتمعية، وتحقيق نوع من التنسيق التربوي المتكامل بينها.

والمدرسة كمؤسسة تربوية أكثر حاجة لذلك النمط الديمقراطي، ولذا فإن إتاحة الإدارة المدرسية الفرصة للمنتفعين من التعليم ولمؤسسات المجتمع في المشاركة في تحمل المسؤوليات، واتخاذ القرارات، ودراسة المشكلات، وتقديم المقترحات، يُعد من أهم عوامل فعالية الإدارة المدرسية. فضلا عن ما له من شأن في تكوين العناصر القيادية وإعدادها للنجاح في مسؤولياتها في المستقبل. ويتمثل ذلك في تنظيم المجالس واللجان المعاونة للإدارة المدرسية، وهي مجلس إدارة المدرسة، مجلس الآباء والمعلمين، مجلس الطلبة.

أ – **مجلس إدارة المدرسة:** يتكون مجلس إدارة المدرسة في الكويت من مدير المدرسة، مساعد مدير المدرسة، رؤساء الأقسام العلمية، الاختصاصي الاجتماعي، المرشد التربوي، الاختصاصي النفسي، أمين المدرسة. ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل أسبوعين، وله أن يعقد اجتماعات طارئة عند الضرورة.

ويختص المجلس بوضع خطة العمل السنوية والشهرية للمدرسة ومتابعة تنفيذها وتصريف الأمور حسب الإمكانات المتاحة، و الإعداد لاستقبال العام الدراسي الجديد ومتابعة تنفيذ ما يتم اتخاذه من قرارات بهذا الشأن، و دراسة إمكانية الوفاء باحتياجات المدرسة من المواد التعليمية وهيئة التدريس، و وضع الخطط البديلة في الحالات التي لا تستطيع المدرسة توفير احتياجاتها، و وضع خطة لصيانة المدرسة، ومناقشة الظواهر المدرسية المجتمعية التربوية والسلوكية - الإيجابية لتدعيمها والسلبية لوضع العلاج المناسب لها وإحالتها للدراسة بمعرفة الأجهزة المختصة بالمدرسة أو المنطقة التعليمية أو الوزارة، و متابعة ملاحظات أعضاء هيئة التدريس على المناهج وتحقيق أقصى استفادة منها، مناقشة مستوى التحصيل العلمي واقتراح ما يلزم ومتابعة التنفيذ، من خلال العمل على إشراك الطلبة في إدارة المدرسة، و وضع برامج تنمية العلاقات الإنسانية بين العاملين في المدرسة، وإقرار خطط تأكيد الصلة وتوثيق العلاقة بين المدرسة والمنزل وتحديد الوسائل المناسبة لذلك.

وينبثق من هذا المجلس بعض اللجان من بينها لجنة النشاط المدرسي التي يشارك فيها رؤساء جماعات النشاط من الطلبة. ومن مهامها وضع خطة في بداية العام الدراسي للأنشطة المختلفة التي تمارس في فترة النشاط والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها من مجلس إدارة المدرسة، تشكيل جماعات النشاط الجديدة وفق رغبات الطلبة وميولهم، حصر الاحتياجات اللازمة للأنشطة المختلفة وإخطار إدارة المدرسة بها، الاحتفاظ بسجلات للأنشطة المختلفة لبيان ما تم إنجازه في هذا المجال، متابعة عمل جماعات النشاط المختلفة، تنظيم المسابقات الداخلية. ولجنة النظام المدرسي ويشارك فيها رئيس مجلس الطلبة (بالمرحلتين المتوسطة والثانوية) ومن مهامها دراسة الحالات السلوكية للطلبة التي تحال إليها من إدارة المدرسة واتخاذ ما يلزم بشأنها؛ (وزارة التربية، ١٩٨٩: ٢٥).

ب - **مجلس الآباء والمعلمين:** يتشكل مجلس الآباء والمعلمين في مدارس الكويت من مدير المدرسة، عدد (٩) من أولياء الأمور يمثلون الصفوف

الدراسية، وينتخب من بينهم نائبا للرئيس وأمينا للصندوق، و عدد من رؤساء أقسام المواد الدراسية في أعضاء هيئة التدريس، وعدد (٢) يمثلان مجلس الطلبة: رئيس المجلس - نائب الرئيس (بالمرحتين المتوسطة والثانوية) - و المرشد التربوي أو الاختصاصي النفسي، و الاختصاصي الاجتماعي. كما أن للمجلس الحق في اختيار ثلاثة من أولياء أمور الطلاب بالمدرسة من ذوى الخبرة والكفاءة وضمهم إلى عضوية المجلس. ويعقد المجلس اجتماعاته العادية أربع مرات سنويا.

ويختص المجلس بما يلي: انتخاب نائب الرئيس وأمين الصندوق من بين أولياء الأمور، و وضع خطته السنوية للبرامج والمشروعات التي توثق الصلة بين البيت والمدرسة والمجتمع، وتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة من أعضاء المجلس ومن يرى – المجلس – ضمهم إلى عضويتها وتحديد مهام كل لجنه ومتابعة سير العمل بها، و تدعيم الروابط الاجتماعية والإنسانية بين أولياء الأمور والمعلمين، بما يساهم في تحقيق الأهداف التربوية، ودعم الدور الإيجابي للمدرسة كمركز إشعاع للبيئة الخارجية، و تعرف احتياجات الطلبة والعمل على مقابلتها بما يساهم في معالجة المشكلات التربوية وتنمية قدرات الطلاب وصقل مواهبهم باستثمار الإمكانات المادية والبشرية المتاحة بالمدرسة وخارجها، و تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية للآباء والمعلمين، و إعداد اللوائح الداخلية المنظمة للنواحي الإدارية والمالية والفنية في ضوء اللائحة التنظيمية للمجلس، و اقتراح وسائل تدعيم ميزانية المجلس، و إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية و إعداد مشروع الميزانية للعام الدراسي القادم لعرضهما على الجمعية العمومية العادية، و التعاون مع مجلس الآباء والمعلمين بالمنطقة – الحي السكنى – باعتباره التنظيم المدرسي المجتمعي الذي يعمل على تنمية المجتمع المحلى ويعاون المدرسة في مواجهة الظواهر المدرسية المجتمعية التي تعيق العملية التربوية وتدعيم الإيجابية منها (وزارة التربية، ١٩٨٩: ٢٧).

ج – **مجلس الطلبة:** يتشكل مجلس الطلبة في المدارس الكويتية من مدير المدرسة رائدا عاما، والاختصاصي الاجتماعي، ورواد اللجان، وممثلين عن لجان

الأنشطة لكل صف دراسي ينتخب من بينهم الرئيس ونائبه والمقرر. ويحق للرائد العام ضم أربعة طلاب بالاختيار بغرض الاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم في الأنشطة المجلس. و يعقد المجلس اجتماعا دوريا مرة كل شهر.

ويختص المجلس بما يلي: تدعيم الحياة الاجتماعية في المدرسة، و تعويد الطلبة على أساليب القيادة السليمة، و توثيق الصلات الطيبة بين الطلاب أنفسهم من جانب وأسرة المدرسة من جانب آخر، و مناقشة القضايا التربوية مثل (الامتحانات، المناهج، الغش، الغياب، التسرب، العلاقة بالمجتمع المدرسي... الخ) وكذلك الظواهر السلوكية والعمل على دراستها لاستخلاص المقترحات لحلها، و وضع أساليب تدريب الطلبة على الإدارة الذاتية من مثل: (لقاء الصباح، الإشراف على الالتزام داخل الفصول وخارجها، المشاركة في متابعة الغياب اليومي، دخول الطلبة في بداية الدوام وانصرافهم في نهايته.... إلخ)؛ (وزارة التربية، ١٩٨٩: ٢٨).

ومن عرض هذه المجالس المدرسية والأدوار المناطة بها، نجد أنها تفسح المجال لأفراد الإدارة المدرسية وأولياء الأمور والطلبة للمشاركة في إدارة المدرسة، من أجل تأكيد قيم الديمقراطية والمشاركة الجماعية مما يعود بالنفع على الطلبة، ولكنها أغفلت مشاركة المعلمين، وأفراد المجتمع المحلي.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين الديمقراطية والتربية في دولة الكويت، واختلفت فيما بينها في المنظور الذي نظرت به كل دراسة إلى هذه القضية ومن بين هذه الدراسات.

أجرى سامي نصار وفهد الرويشد (٢٠٠٤) دراسة استهدفت الوقوف على مستوى الوعي السياسي والانتماء الوطني للطلبة المعلمين بكلية التربية الأساسية، وعلى مستوى مشاركتهم السياسية في المجالس الطلابية والجمعيات داخل الكلية، وفي الحياة السياسية خارجها. وخلصت الدراسة إلى انخفاض

مستوى المشاركة بين أفراد العينة ككل، وإن كان مرتفعا عند الذكور مقارنة بالإناث، كما أظهرت نتائج الدراسة أيضا ضعف مستوى الوعي السياسي لدى أفراد العينة ككل، وأن النظام التعليمي ليس له تأثير يذكر في مستوى الوعي السياسي.

ودارت دراسة علي وطفة وسعد الشريع (١٩٩٩) حول مستوى الأداء الديمقراطي في جامعة الكويت، وما إذا كانت تمارس دورها وتغرس القيم الديمقراطية والمدنية، وتعمل على تعزيزها في نفوس الأجيال من طلابها، أم أنها تواجه تحديات ومعوقات اجتماعية تمنعها من ممارسة هذا الدور، وتدفعها لتعزيز ممارسات وقيم سائدة في المجتمع. وخلصت الدراسة في جانبها الميداني إلى العديد من النتائج، من أهمها أن اتجاه التعامل الديمقراطي في جامعة الكويت يأخذ طابعا سلبيا عل المستوى التربوي.

كما أجرى عبد المحسن حمادة ومحمد وجيه الصاوي (١٩٩٩) دراسة تناولت الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم في تنمية الوعي الديمقراطي لدى المواطنين، والحفاظ على الديمقراطية، وذلك من خلال استطلاع آراء المربين العاملين في مؤسسات التعليم في المجتمع الكويتي. وخلصت الدراسة إلى تأكيد الاعتراف بوجود سلبيات في الممارسة الديمقراطية داخل النظام التعليمي وخارجه، ومن ثم يجب البحث عن الوسائل التي تصحح المسار، وذلك بتطوير المناهج والأنشطة الدراسية بحيث تعزز الاتجاه نحو الديمقراطية وترسخ مهارات ممارستها .

وهناك عدد من الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع ذاته في المجتمع الامريكى، منها:

أجرت أبرامز وجبس (Abrams & Gibbs, 2002) دراسة بعنوان "العلاقات المنطقية بين المدرسة والبيت: إستراتيجية مشاركة الوالدين"، بهدف معرفة العلاقة التى تربط البيت بالمدرسة الابتدائية. وتم جمع المعلومات عن طريق المقابلات الشخصية مع أولياء أمور من ثقافات ومستويات اجتماعية واقتصادية

مختلفة، لمعرفة أدوارهم في التعليم، وذلك حتى يتم تدريبهم على كيفية التعاون مع المدرسة في متابعة أبنائهم. وأسفرت نتائج الدراسة عن أن هناك اهتماما و جهودا مبذولة من قبل أولياء الأمور للإسهام في تعليم أبنائهم .

كما أجرى كنج (King, 2002) دراسة بعنوان "الحوافز المؤثرة في المشاركات الطلابية في المدارس الثانوية "، استهدفت معرفة الحوافز المؤثرة في المشاركات الطلابية في المدرسة. وأجريت الدراسة على (١١٩) مدرسة من مدارس التعليم العام للطلبة اللذين تتراوح أعمارهم من ١٦ – ٢٣ سنه. وأثبتت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق إحصائية بين الذكور والإناث، ولا بين المناطق الريفية والمدنية، ولكن المتغير الأساسي في وجود فروق إحصائية هو الأسرة.

وأجرت جولد وآخرون (Gold et al., 2002) دراسة بعنوان " إطار المؤشرات لتنظيم دليل المستخدم : جيران أقوياء مدارس قوية "، بهدف مساعدة العاملين لتأسيس البرامج والتربويين والمنظمين لاستخدام إطار المؤشرات لتنظيم التعليم، لكي يستوعبوا إسهامات تنظيمات المجتمع في إصلاح المدارس. وأجريت الدراسة على خمس مجموعات من المجتمع لإثبات إيجابية العمل الجماعي الذي يتم بين منظمات المجتمع والوالدين. وأسفرت النتائج عن أن الجماعات المنظمة من الوالدين و أعضاء المجتمع الذين يعملون بشكل جماعي قد أحدثوا تغييرا هاما في مدارس التعليم العام.

كما قامت جولد وآخرون (Gold et al., 2000) بدراسة أخرى بعنوان " مشروع تنظيم تحالف أولياء الأمور"، التي استهدفت تطبيق هذا المشروع في ولايتي فلادلفيا وبنسلفانيا حيث نظمت جهود أولياء الأمور والمجتمع المحلى، لكي يكونوا شركاء فاعلين في إصلاح المدارس. وهذه الدراسة واحدة من خمس دراسات ضمن المشروع الذي حدد ثمانية مؤشرات لتأثير تنظيم المجتمع المحلى لإصلاح المدارس. وأثبتت الدراسة فاعلية تنظيم الجهود بين أولياء الأمور والمجتمع المحلى في إصلاح التعليم فيها.

وفي السياق ذاته أجرت سيلفز (Silvis, 2002) دراسة بعنوان "دروس

الواجبات المنزلية: هل الواجبات المنزلية مفتاح للارتقاء بالتحصيل العلمي للطالب، أم مضيعة لوقت الأسرة"، بهدف معرفة أثر الواجبات المنزلية في التحصيل العلمي للطلبة. وخلصت الدراسة إلى أن الواجبات المنزلية يمكن أن تكون أساسا للتحصيل العلمي ومشاركة الوالدين للأعمال المدرسية لأبنائهم، وتدريب الطلبة على الاعتماد على أنفسهم. وكان نتيجة لهذه الدراسة أن أنشئت نوادي للطلبة بعد انتهاء اليوم الدراسي حتى تساعد الطلبة الذين لا يتلقون مساعدة من قبل أولياء أمورهم في المنازل.

كما أجرى شيلدون (Sheldon, 2002) دراسة بعنوان "الشبكات الاجتماعية والمعتقدات الوالدية كمؤشر للمشاركة الوالدية"، استهدفت معرفة أثر شبكة العلاقات الوالدية مع المدرسة في تربية الأبناء. و طبقت أداة الدراسة على (١٩٥) من أولياء الأمور. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن حجم الشبكة الاجتماعية يتأثر في درجة المشاركة و في نوعية المشاركة. كما أوضحوا أن الشبكات الاجتماعية للوالدين يمكن أن توظف كمصدر للمدارس والمعلمين، وهى تساعد على تطوير القيادة، قوة المجتمع المحلى، رأس المال الاجتماعي، المحاسبة العامة، المساواة، صلة المدرسة بالمجتمع المحلى، المناخ المدرسي الإيجابي، جودة عالية في المناهج والتدريس.

وقامت بيرنيت (Burnette, 2002) بدراسة بعنوان "كيف نشكل مجتمعنا المهني"، بهدف معرفة تأثير مشاركة الطلبة في تحصيلهم العلمي. وأجريت الدراسة على مدرسة ابتدائية حيث قام ناظر المدرسة بإشراك الطلبة مع المعلمين في حلقة التعليم المجتمعي المهني داخل المدرسة. وأسفرت نتيجة الدراسة عن أن هذه العملية منحت المعلمين أوقاتا أطول للتعاون بقوة مع الطلبة، وتأكيد الاتصالات، والتركيز على إيجاد الثقافة التعاونية من أجل أن يكون هناك تأثير إيجابي في التحصيل العلمي للطلبة.

وأجرت فريمان وكار (Freeman & Karr, 1998) دراسة بعنوان "رأي الوالدين والطلبة بالنسبة لمشاركة الوالدين في تعليم وتطوير أبنائهم"، واستهدفت

الدراسة معرفة تصورات المعلمين والطلاب وأولياء الأمور في مشاركة الوالدين لأبنائهم. وأجريت الدراسة في مدرستين من مدارس مدينة دلاس في ولاية تكساس على عينة قوامها مائة معلم ومائة طالب ومائة ولى أمر، وذلك لاستطلاع رأيهم حول تدخل أولياء الأمور في تعليم أبنائهم وتطوير الإنجاز العلمي لهم. وأجاب من المدرسة الأولى (٦٣) ولي أمر و(٦٣) طالب في السنة الخامسة والسادسة. وفي المدرسة الأخرى أجاب (٨١) من أولياء الأمور و (٨١) من الطلبة من السنة الخامسة والسادسة. و أوضحت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الوالدين والمدرسة أفضل في المدرسة الأولى، وأن تصور الطلبة عن تدخل أولياء الأمور تختلف غالبا عن تصور الوالدين لإسهاماتهم في المدرسة. واعتبرت المدرسة الأولى ذات أداء عال بالنسبة لتقويم المنطقة التعليمية، بينما المدرسة الأخرى لم تصل إلى التوقعات. و أثبتت نتيجة هذه الدراسة الفوائد التي تعود على الوالدين حين يتدخلون في المدارس.

يمكن لنا أن نستخلص من عرض الدراسات السابقة، أن ما أجرى منها في الكويت كان يركز بالدرجة الأولى على دور التعليم في الممارسة الديمقراطية من منظور سياسي، من أجل تكوين قيم الانتماء والولاء والمشاركة السياسية لدى الطلبة في الحياة الاجتماعية خارج المدرسة. بينما ركزت الدراسات الأجنبية على المشاركة داخل النظام التعليمي، بل داخل مدارس بعينها من خلال الأدوار التي يقوم بها أولياء الأمور بتنظيماتهم المختلفة، وكذلك الطلبة في عملية صنع القرار التعليمي داخل المدارس.

مناقشة نتائج الدراسة

سوف نعرض هنا نتائج الدراسة الميدانية حسب أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما الممارسات الديمقراطية التي يقوم بها الطلبة وأولياء الأمور في النظام التعليمي في دولة الكويت؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والمتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لكل عنصر من عناصر المجال الواحد، وكل مجال على حدة لكل من الطلبة وأولياء الأمور.

أ – الطلبة

جدول رقم (٣)

استجابات الطلبة عن الممارسات الديمقراطية التي يقومون بها

م	العبارات	مدى الإجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		لا يوجد			
		ت	٪	ت	٪	ت	٪		
المجال الأول: إدارة المدرسة									
١	أشارك في وضع السياسات العامة للمدرسة بما يتعلق بالنواحي الإدارية.	١٨٤	٧٣,٩	٤٣	١٧,٣	١٧	٦,٨	١,٣٢	٠,٦
٢	أشارك في وضع السياسات العامة للمدرسة بما يتعلق بالنواحي الفنية.	١٧٠	٦٨,٣	٥٠	٢٠,١	٢٤	٩,٦	١,٤	٠,٦٦
٣	أساهم في وضع برنامج الخطة السنوية العامة للمدرسة.	١٨٢	٧٣,١	٣٩	١٥,٧	٢٠	٨	١,٣٣	٠,٦٢
٤	أشارك في الإعداد لاستقبال العام الدراسي الجديد.	١٣٧	٥٥	٤٦	١٨,٥	٦٤	٢٥,٧	١,٧٠	٠,٨٥
٥	أشارك في وضع برنامج عمل للاحتفالات والمناسبات السنوية.	١١٧	٤٧	٧٠	٢٨,١	٥٦	٢٢,٥	١,٧٥	٠,٨١
٦	أشارك في إبداء مقترحات لاختيار قيادات المدرسة.	١	٦٧	٤٤	١٧,٧	٣٤	١٣,٧	١,٤٦	٠,٧٣
المجال الثاني: التحصيل الدراسي للطلبة									
١	أشارك في بحث الجوانب العلمية التي تتعلق بالطلبة .	١٢٧	٥١	٧٩	٣١,٧	٣٤	١٣,٧	١,٦١	٠,٧٢
٢	أشارك في مناقشة مستوى التحصيل العلمي للطلبة.	١٣٠	٥٢,٥	٦٥	٢٦,١	٤٥	١٨,١	١,٦٥	٠,٧٨
٣	يلبي ولي أمري دعوة المدرسة بعد كل فترة إختبارية.	٣٩	١٥,٧	٦٥	٢٦,١	١٤٠	٥٦,٢	٢,٤١	٠,٧٥
٤	يلبي ولي أمري دعوة المدرسة عند استدعائي.	٣٠	١٢	٣٠	١٢	١٨٤	٧٣,٩	٢,٦٣	٠,٦٩

تابع/ جدول رقم (٣)

استجابات الطلبة عن الممارسات الديمقراطية التي يقومون بها

م	العبارات	مدى الإجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		لا يوجد			
		ت	٪	ت	٪	ت	٪		
٥	أحبذ إعطاء دروس التقوية في المدرسة.	٧٥	٣٠,١	٦٠	٢٤,١	١٠٧	٤٣	٢,١٣	٠,٨٦
٦	أحضر دروس نموذجية في المدرسة.	٧٩	٣١,٧	٧٧	٣٠,٩	٩٠	٣٦,١	٢,٠٤	٠,٨٣
٧	تساعدني المدرسة على كيفية استذكار الدروس.	٤٦	١٨,٥	٦٩	٢٧,٦	١٣١	٥٢,٦	٢,٣٥	٠,٧٨
	المجال الثالث : دعم ميزانية المدرسة								
١	أشارك في دعم ميزانية المدرسة .	١٥٢	٦١	٥٦	٢٢,٥	٣٥	١٤,١	١,٥٢	٠,٧٣
٢	أشارك في شراء الاحتياجات المدرسية.	١٠٤	٤١,٨	٥٧	٢٢,٩	٨٢	٣٢,٩	١,٩١	٠,٨٧
٣	أشارك في دراسة احتياجات الطلبة للعمل على تلبيتها.	١٣٣	٥٣,٤	٦٢	٢٤,٩	٤٦	١٨,٥	١,٦٤	٠,٧٨
٤	أشارك في دراسة ووضع برامج التمويل المعتمدة للمدرسة.	١٨١	٧٢,٧	٣٨	١٥,٣	٢٣	٩,٢	١,٣٥	٠,٦٥
٥	أشارك في وضع خطة لصيانة وتجميل المدرسة.	١٢٨	٥١,٤	٦٢	٢٤,٩	٥٥	٢٢,١	١,٧	٠,٨١
	المجال الرابع: المنهج الدراسي								
١	يؤخذ رأيي عند وضع المنهج الدراسي .	٢٠٧	٨٣,١	١٦	٦,٤	٢٠	٨	١,٢٣	٠,٥٩
٢	أشارك في دراسة خطط توزيع المنهج.	٢٠٣	٨١,٥	٢٧	١٠,٨	١٦	٦,٤	١,٢٤	٠,٥٦
٣	أشارك في وضع أساليب تنفيذ المنهج.	١٩٨	٧٩,٥	٣٣	١٣,٣	١٢	٤,٨	١,٢٣	٠,٥٣
٤	أشارك في دراسة المعوقات التي تصادف تحقيق الأهداف.	١٧٤	٦٩,٩	٤٤	١٧,٧	٢٨	١١,٢	١,٤١	٠,٦٩
٥	أشارك في وضع مقترحات لحل المعوقات التي تصادف تنفيذ المنهج.	١٧٤	٦٩,٩	٤٧	١٨,٩	٢٤	٩,٦	١,٣٩	٠,٦٦
	المجال الخامس : الرعاية الطلابية								
١	أساهم في وضع مقترحات لحل المشكلات السلوكية للطلبة.	١٠٦	٤٢,٦	٨١	٣٢,٥	٥٦	٢٢,٥	١,٧٩	٠,٧٩
٢	أساهم في وضع مقترحات للبرنامج المناسبة لرعاية الطلبة.	١٢٤	٤٩,٨	٧٧	٣٠,٩	٤٢	١٦,٩	١,٦٦	٠,٧٦
٣	أساهم في دراسة ومناقشة القضايا التعليمية والتربوية التي تتعلق بالطلبة.	١٣٧	٥٢	٧٠	٢٨,١	٣٦	١٤,٥	١,٥٨	٠,٧٤

جدول رقم (٣)

استجابات الطلبة عن الممارسات الديمقراطية التي يقومون بها

م	العبارات	مدى الإجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		لا يوجد			
		ت	٪	ت	٪	ت	٪		
٤	أشارك في وضع برامج لتدريب الطلبة على الإدارة الذاتية.	١٥٦	٦٢,٧	٥٧	٢٢,٩	٢٩	١١,٦	١,٤٨	٠,٧
٥	أشارك في دراسة تحديد ميول الطلبة واتجاهاتهم واقتراح البرامج التي تعمل على إشباعها.	١٤٠	٥٦,٢	٨٠	٣٢,١	٢٤	٩,٦	١,٥٢	٠,٦٧
٦	أشارك في إعداد وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى نوعية الطلبة بقيم المجتمع.	١١٨	٤٧,٤	٦٨	٢٧,٣	٥٨	٢٣,٣	١,٧٥	٠,٨١
٧	أساهم في توعية الطلبة لاحترام النظم والقوانين واللوائح التي تحكم العمل في المدرسة.	٨٦	٣٤,٥	٧١	٢٨,٥	٩٠	٣٦,١	٢,٠٢	٠,٨٥
٨	أساهم في وضع الخطط الوقائية للمشكلات الطلابية.	١١٧	٤٧	٧٥	٣٠,١	٥٢	٢٠,٩	١,٧٣	٠,٧٩
٩	أساهم في وضع برامج لتنمية العلاقات بين البيت والمدرسة.	٤١,٨	٤١,٨	٧٩	٣١,٧	٦٥	٢٦,١	١,٨٤	٠,٨١

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

المجال الأول – إدارة المدرسة: أن المتوسطات الحسابية في هذا المجال دون المستوى، حيث إنها تراوحت بين ١,٣٢ مع انحراف معياري ٠,٦ و ١,٧٥ مع انحراف معياري ٠,٨١. وهذا يعنى أن مشاركة الطلبة في إدارة المدرسة ضعيفة، فهم لا يشاركون في وضع السياسات العامة للمدرسة بما يتعلق بالنواحي الإدارية والفنية، كما أنهم لا يسهمون في وضع برنامج الخطة السنوية العامة للمدرسة، خطة لاستقبال العام الدراسي الجديد و برامج الاحتفالات وإبداء الاقتراحات. وجاءت هذه النتيجة عكس مع ما نصت عليه قرارات تشكيل المجالس المدرسية، وهذا يعني أن المدرسة لا تساعد على تأكيد قيم الإدارة الديمقراطية لدى الطلبة. وقد يرجع هذا إلى ضعف الدافعية لدى الطالب

الكويتي للمشاركة في إدارة المدرسة، كما يمكن إرجاعه إلى عدم وجود التشجيع من إدارة المدرسة للمشاركة.

المجال الثاني – التحصيل العلمي للطلبة: أن المتوسطات الحسابية في هذا المجال تراوحت من ١,٦١ مع انحراف معياري ٠,٨٦و ٢,٦٣ مع انحراف معياري ٠,٦٩ و هي تتراوح ما بين دون المناسبة والمناسبة. ويلاحظ هنا أن الطلبة يسهمون إلى حد ما في التحصيل العلمي لهم، حيث إن أولياء أمورهم يلبون دعوة المدرسة بعد كل فترة اختيارية، وعند استدعائهم، كما أنهم يحضرون الدروس النموذجية التي تعدها المدرسة ويحبذون إعطاء دروس التقوية في المدرسة، إضافة إلى أن المدرسة تساعدهم على كيفية استذكار الدروس. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بيرنت (Burrnet, 2002) التى أكدت أهمية مشاركة الطلبة في التحصيل العلمي. وقد يرجع هذا إلى وعى الطلبة الكويتيين بأهمية التعليم لهم.

المجال الثالث – دعم الميزانية: أن المتوسطات الحسابية في هذا المجال تراوحت بين ١,٣٥ – مع انحراف معياري ٠,٦٥و ١,٩١ مع انحراف معياري ٠,٨٧ وهى دون المناسبة. وهذا يعنى أن الطلبة لا يشاركون في دعم ميزانية المدرسة، من حيث إشراكهم في دراسة احتياجات المدرسة، و وضع برامج التمويل المعتمدة للمدرسة أو وضع خطة لصيانة وتجميل المدرسة. وقد يرجع هذا إلى أن الدولة تتكفل بكل احتياجات التعليم.

المجال الرابع – المنهج الدراسي: أن المتوسطات الحسابية في هذا المجال تتراوح ما بين ١,٢٣ مع انحراف معياري ٠,٥٩ و ١,٤١ مع انحراف معياري ٠,٦٩ وهى دون المناسبة. أي أن مشاركة الطلبة في المنهج الدراسي ضعيفة، فلا يؤخذ رأيهم عند وضع المنهج، ولا يشاركون في وضع خطط توزيع المنهج وأساليب تنفيذه، وليس لهم دور في دراسة المعوقات التي تصادف تحقيق أهداف المنهج ووضع المقترحات الى تساعد على الحل. وهذا يلقى ضوءا على أن عملية تجريب المنهج لا تتم بالمنهجية العلمية التربوية.

المجال الخامس – الرعاية الطلابية: أن المتوسطات الحسابية في هذا المحور تراوحت ما بين ١,٥٢ مع انحراف معياري ٠,٦٧ و٢,٠٢ مع انحراف معياري ٠,٨٥ وهذا يعنى أن المشاركة في الرعاية الطلابية كانت جميعها دون المستوى، ما عدا إسهاماتهم في توعية الطلبة لاحترام النظم والقوانين واللوائح التي تحكم العمل في المدرسة كانت مناسبة إلى حد ما. فالطلبة لا يسهمون في وضع مقترحات لحل مشكلاتهم السلوكية، ولا في وضع مقترحات للبرامج المناسبة لرعايتهم، ولا مناقشة القضايا العلمية والتربوية التي تتعلق بهم، كما أنهم لا يشاركون في وضع برامج لتدريب الطلبة على الإدارة الذاتية، ولا في دراسة تحديد ميول الطلبة واتجاهاتهم واقتراح البرامج التي تعمل على إتباعها، و لا في إعداد وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى توعية الطلبة بقيم المجتمع، ولا يسهمون في وضع الخطط الوقائية للمشكلات الطلابية، أو وضع برامج لتنمية العلاقة بين البيت والمدرسة. وجاءت هذه النتيجة مخالفة لما جاء في قرارات تشكيل المجالس واللجان المدرسية. وقد يرجع هذا إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية للطالب الكويتي، حيث يعتمد كثيرا على الرعاية الأسرية ورعاية الدولة للأسرة الكويتية.

ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة بالنسبة لاستجابات الطلبة كانت دون المستوى، ما عدا مجال التحصيل العلمي، حيث للطلبة بعض الإسهامات في هذا المجال ولو أنها إسهامات محدودة، وهى تتنافى مع قرارات تشكيل المجالس والتنظيمات المدرسية التي تدعو إلى زيادة الفرصة أمام الطلبة لممارسة الديمقراطية في المجتمع المدرسي. والسؤال هنا، ما أسباب هذا الموقف السلبي للطلبة الكويتيين تجاه مشاركتهم في الإدارة المدرسية والرعاية الطلابية؟

تكمن الإجابة عن هذا السؤال في أن دولة الكويت تتحمل مسؤوليات التعليم كافة، من خلال نمط مركزي للإدارة تتجمع في يديه كل مقومات صنع القرار واتخاذه، كما أن دولة الكويت في دعمها للتعليم تتبنى سياسة الباب المفتوح في الإنفاق على التعليم.

ب – أولياء الأمور

جدول رقم (٤)

استجابات أولياء الأمور عن الممارسات الديمقراطية التى يقومون بها

م	العبارات	مدى الإجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		لا يوجد			
		ت	٪	ت	٪	ت	٪		
	المجال الأول: إدارة المدرسة								
١	أشارك في وضع السياسات العامة للمدرسة بما يتعلق بالنواحي الإدارية.	١٧٣	٦٨,٤	٥٣	٢٠,٩	٢٢	٨,٧	١,٣٩	٠,٦٥
٢	أشارك في وضع السياسات العامة للمدرسة بما يتعلق بالنواحي الفنية.	١٧١	٦٧,٦	٦٠	٢٣,٧	١٦	٦,٣	١,٣٧	٠,٦٠
٣	أساهم في وضع برنامج الخطة السنوية العامة للمدرسة.	١٩٦	٧٧,٥	٣٤	١٣,٤	١٣	٥,١	١,٢٥	٠,٥٤
٤	أشارك في الإعداد لاستقبال العام الدراسي الجديد.	١٣١	٥١,٨	٦١	٢٤,١	٥٥	٢١,٧	١,٦٩	٠,٨١
٥	أشارك في وضع برنامج عمل للاحتفالات والمناسبات السنوية.	١٣٤	٥٣	٧٧	٣٠,٤	٣٥	١٣,٨	١,٦	٠,٧٣
٦	أشارك في إبداء مقترحات لاختبار قيادات المدرسة.	١٨٤	٧٢,٧	٤٢	١٦,٦	٢٠	٧,٩	١,٣٣	٠,٦٢
	المجال الثانى: التحصيل العلمي للطلبة								
١	أشارك في بحث الجوانب العلمية التي تتعلق بالطلبة .	٨٧	٣٤,٤	٩٨	٣٨,٧	٥٧	٢٢,٥	١,٨٨	٠,٧٦
٢	أشارك في مناقشة مستوى التحصيل العلمي للطلبة.	٥٦	٢٢,١	١٠٠	٣٩,٥	٨٧	٣٤,٤	٢,١٣	٠,٧٦
٣	ألبي دعوة المدرسة بعد كل فترة إختبارية .	٢٠	٧,٩	٥٩	٢٣,٣	١٧٢	٦٨	٢,٦١	٠,٦٣
٤	ألبي دعوة المدرسة عند استدعائي.	١٠	٤	٢٦	١٠,٣	٢١٧	٨٥,٨	٢,٨٢	٠,٤٨
٥	أحبذ إعطاء دروس التقوية في المدرسة.	٤٩	١٩,٤	٧٠	٢٧,٧	١٢٨	٥٠,٦	٢,٣٢	٠,٧٩
٦	أحضر دروساً نموذجية في المدرسة.	٩٠	٣٦,٦	٦٥	٢٥,٧	٩٢	٣٦,٤	٢,٠١	٠,٨٦
٧	تساعدني المدرسة على كيفية استذكار الدروس لابني.	٦١	٢٤,١	١٠١	٣٩,٩	٩٠	٣٥,٦	٢,١٢	

تابع/ جدول رقم (٤)

استجابات أولياء الأمور عن الممارسات الديمقراطية التى يقومون بها

م	العبارات	مدى الإجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		لا يوجد			
		ت	٪	ت	٪	ت	٪		
المجال الثالث: دعم الميزانية									
١	أشارك في دعم ميزانية المدرسة.	١٤٩	٥٨,١	٧٠	٢٧,٦	٢٨	١١,١	١,٥١	٠,٦٩
٢	أشارك في شراء الاحتياجات المدرسية.	٨٥	٣٣,٦	٧٥	٢٩,٦	٨٧	٣٤,٤	٢,٠١	٠,٨٤
٣	أشارك في دراسة احتياجات الطلبة للعمل على تلبيتها.	٧٨	٣٠,٨	١٠١	٣٩,٩	٦٦	٢٦,١	١,٩٥	٠,٧٧
٤	أشارك في دراسة ووضع برامج التمويل المعتمدة للمدرسة .	١٦٤	٦٤,٨	٥٩	٢٣,٣	٢٤	٩,٥	١,٤٣	٠,٦٦
٥	أشارك في وضع خطة لصيانة وتجميل المدرسة.	١٤٤	٥٦,٩	٧٥	٢٩,٦	٣٠	١١,٩	١,٥٤	٠,٧
المجال الرابع: المناهج الدراسية									
١	يؤخذ رأيي عند وضع المنهج الدراسي.	٢٠٤	٨٠,٦	٢٢	٨,٧	١٩	٧,٥	١,٢٤	٠,٥٨
٢	أشارك في دراسة خطط توزيع المنهج.	٢٠٤	٨٠,٦	٣١	١٢,٣	١٣	٥,١	١,٢٣	٠,٥٣
٣	أشارك في وضع أساليب تنفيذ المنهج.	٢٠٥	٨١	٣٠	١١,٩	١٣	٥,١	١,٢٣	٠,٥٣
٤	أشارك في دراسة المعوقات التي تصادف تحقيق أهداف المنهج.	١٦٨	٦٦,٤	٥٧	٢٢,٥	٢٣	٩,١	١,٤٢	٠,٦٦
٥	أشارك في وضع مقترحات لحل المعوقات التى تصادف تنفيذ المنهج.	١٥٢	٦٠,١	٦٩	٢٧,٣	٢٧	١٠,٦	١,٥	٠,٦٩
المجال الخامس : الرعاية الطلابية									
١	أساهم في وضع مقترحات لحل المشكلات السلوكية للطلبة .	٨٠	٣١,٦	١٠١	٣٩,٩	٦٧	٢٦,٥	١,٩٥	٠,٧٧
٢	أساهم في وضع مقترحات للبرامج المناسبة لرعاية الطلبة.	١٠٤	٤١,١	١٠١	٣٩,٩	٤٣	١٧	١,٧٥	٠,٧٣
٣	أساهم في دراسة ومناقشة القضايا التعليمية والتربوية التى تتعلق بالطلبة.	١٠٦	٤١,٩	٩٥	٣٧,٦	٤٥	١٧,٨	١,٧٥	٠,٧٤
٤	أشارك في وضع برامج لتدريب الطلبة على الإدارة الذاتية.	١٤٦	٥٧,٧	٦٧	٢٦,٥	٣٣	١٣	١,٥٤	٠,٧٢

تابع/ جدول رقم (٤)

استجابات أولياء الأمور عن الممارسات الديمقراطية التى يقومون بها

م	العبارات	مدى الإجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		لا يوجد			
		ت	٪	ت	٪	ت	٪		
٥	أشارك في دراسة تحديد ميول الطلبة واتجاهاتهم واقتراح البرامج التي تعمل على إشباعها.	١٢٨	٥٠,٦	٨٢	٣٢,٤	٣٧	١٤,٦	١,٦٣	٠,٧٣
٦	أشارك في إعداد وتنفيذ البرامج التى تهدف إلى نوعية الطلبة بقيم المجتمع.	١٢١	٤٧,٨	٧٦	٣٠	٥٠	١٩,٨	١,٧١	٠,٧٨
٧	أساهم في توعية الطلبة لاحترام النظم والقوانين واللوائح التي تحكم العمل في المدرسة.	٧٣	٢٨,٩	٨٢	٣٢,٤	٩٢	٣٦,٤	٢,٠٨	٠,٨٢
٨	أساهم في وضع الخطط الوقائية للمشكلات الطلابية.	٩٧	٣٨,٣	٩٠	٣٥,٦	٥٩	٢٣,٣	١,٨٥	٠,٧٨
٩	أساهم في وضع برامج لتنمية العلاقات بين البيت والمدرسة.	٨٣	٣٢,٨	٩٠	٣٥,٦	٧٤	٢٩,٢	١,٩٦	٠,٨

يتضح من جدول رقم (٤) ما يلي:

المجال الأول – إدارة المدرسة: أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال تراوحت ما بين ١,٢٥ مع انحراف معياري ٠,٥٤ إلى ١,٦٩ مع انحراف معياري ٠,٨١. وهي دون المناسبة. وهذا يعني أن أولياء الأمور لا يشاركون في إدارة المدرسة من حيث وضع السياسات العامة للمدرسة في الجوانب الإدارية والفنية، وبرامج الخطة السنوية العامة للمدرسة، ولا في الإعداد لاستقبال العام الدراسي الجديد. ولا في برامج الاحتفالات والمناسبات، ولا في إبداء مقترحات لاختيار قيادات المدرسة. وجاءت هذه النتيجة متناقضة مع قرارات تشكيل المجالس واللجان المدرسية. وقد يرجع ذلك إلى أن اتخاذ القرارات الإدارية في العملية التعليمية من مسؤولية وزارة التربية وحدها.

المجال الثاني – التحصيل العلمي للطلبة: أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال تراوحت ما بين ١,٨٨ مع انحراف معياري ٠,٧٦ إلى ٢,٨٢ مع

انحراف معياري ٠,٤٨ وهذا يعنى أنها مناسبة؛ أي أن أولياء الأمور يشاركون بدرجة مناسبة في الارتقاء بمستوى التحصيل العلمي لأبنائهم من حيث الجوانب العلمية التي تتعلق بالطلبة، ويلبون الدعوة لزيارة المدرسة بعد كل فترة اختبارية وكذلك عند استدعائهم عند وجود أية مشكلة، كما يحبذون إعطاء دروس التقوية ودروس نموذجية لأبنائهم، كما أن المدرسة تساعدهم على كيفية استذكار الدروس لأبنائهم. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في نتيجة دراسة (Abrams&Gibbs, 2002) و (Freeman&Karr, 2002) اللتين أكدتا أهمية دور أولياء الأمور في رفع كفاءة التحصيل الدراسي لأبنائهم. وقد يرجع اهتمام أولياء الأمور بهذا المجال إلى اعتقادهم بأن الدور الأساسي للمدرسة هو التعليم فقط، كما أن ذلك يعكس حرصهم ورغبتهم في تعليم أبنائهم.

المجال الثالث – دعم الميزانية: أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال تراوحت ما بين ١,٤٣ مع انحراف معياري ٠,٦٦ إلى ٢,٠١ مع انحراف معياري ٠,٨٤ وهذا يعنى أن المشاركة تتراوح بين دون المناسبة والمناسبة في هذا المجال، من حيث مشاركتهم في دعم ميزانية المدرسة، وشراء الاحتياجات المدرسية ودراسة احتياجات الطلبة للعمل على تلبيتها، ودراسة ووضع برامج التمويل المعتمدة للمدرسة، والمساهمة في وضع خطة لصيانة وتجميل المدرسة. وقد يرجع ذلك إلى أن الدولة تتكفل بكل احتياجات التعليم، مما يجعل مشاركة أولياء الأمور في دعم التعليم محدودا.

المجال الرابع – المنهج الدراسي: أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال تراوحت ما بين ١,٢٣ مع انحراف معياري ٠,٥٣ إلى ١,٥ مع انحراف معياري ٠,٦٩، وهذا يعنى ضعف مشاركة أولياء الأمور في المنهج الدراسي، من حيث أخذ رأيهم عند وضع المنهج، أو مشاركتهم في دراسة خطط توزيع المنهج أو وضع أساليب تنفيذه، أو دراسة معوقاته أو وضع مقترحات لحل هذه المعوقات. وقد يرجع ذلك إلى مركزية وضع المناهج الدراسية في وزارة التربية، بحيث لا تترك مجالا للمشاركة.

المجال الخامس - الرعاية الطلابية: أن المتوسطات الحسابية لعبارات المجال تراوحت ما بين ١,٢٣ مع انحراف معياري ٠,٧٣ إلى ٢,٠٨ مع انحراف معياري ٠,٨٢، وهذا يعنى أن مشاركة أولياء الأمور في الرعاية الطلابية كانت تتراوح ما بين دون المناسبة والمناسبة. فهي دون المناسبة في إسهامهم في وضع مقترحات لحل المشكلات السلوكية للطلبة، ووضع مقترحات للبرامج المناسبة للرعاية الطلابية، ودراسة ومناقشة القضايا العلمية والتربوية التي تتعلق بالطلبة، ومشاركتهم في وضع برامج التدريب على الإدارة الذاتية، ودراسة تحديد ميول الطلبة واتجاهاتهم واقتراح البرامج التي تعمل على إشباعها، وإعداد وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى توعية الطلبة بقيم المجتمع، ووضع الخطط الوقائية للمشكلات الطلابية، ووضع برامج التوعية للعلاقة بين البيت والمدرسة. وهى في حدود المناسبة في توعيتهم لاحترام النظم والقوانين واللوائح التي تحكم العمل في المدرسة، وبذلك يتفق رأيهم مع رأى الطلبة. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (Freeman&Karr, 2002) التي أكدت دور أولياء الأمور في الرعاية الطلابية. وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود البرامج الجيدة للرعاية الطلابية التى تشجع على جذب أولياء الأمور، كما يمكن إرجاعها إلى إلقاء مسؤولية الرعاية الطلابية على عاتق المدرسة.

ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة بالنسبة لاستجابات أولياء الأمور كانت دون المستوى ما عدا مجال التحصيل العلمي للطلبة وعنصر واحد في مجال الرعاية الطلابية، حيث يسهم أولياء الأمور ببعض الإسهامات في هذين المجالين –ولو أنها إسهامات محدودة. ويلعب السياق المجتمعي الكويتي دورا في تفسير هذه النتائج السلبية أيضا بالنسبة لأولياء الأمور، من حيث إن حالة الوفرة الاقتصادية التى تعيشها الكويت جعلت منها دولة راعية تتولى توفير الرفاهية لكل مواطن بها وتتحمل عنهم كافة الأعباء، وبالتالي تنخفض دوافع المشاركة الاجتماعية لديهم، وبخاصة في المجالات التى أصبح مستقرا في أذهانهم أنها من مسؤوليات الدولة مثل التعليم والصحة.

السؤال الثاني: أي المجالات كانت المشاركة فيها أكبر بالنسبة للطلبة وأولياء الأمور؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة من الطلبة وأولياء الأمور لكل مجال على حدة.

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لكل من استجابات الطلبة وأولياء الأمور

المجـــــال	الطلبـــة		أولياء الأمـــور	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأول	١,٤٨	٠,٥٣٣	١,٤٠	٠,٤٩
الثاني	٢,١	٠,٤٨	٢,٢٥	٠,٤٣
الثالث	١,٥٦	٠,١١٦	١,٦٧	٠,٥٣
الرابع	١,٢٩	٠,٤٨	١,٣	٠,٤٩
الخامس	١,٧١	٠,٦٢	١,٨٠	٠,٧٦

يتضح من الجدول رقم (٥) أن هناك اتفاقا كبيرا بين استجابات الطلبة وأولياء الأمور حول مجالات الدراسة. فقد نال مجال التحصيل العلمي اهتمام كلتا الفئتين، وجاء ترتيبه في المرتبة الأولى من حيث المتوسطات الحسابية، حيث بلغ للطلبة ٢,١ مع انحراف معياري ٠,٤٨ ولأولياء الأمور ٢,٢٥ مع انحراف معياري ٠,٤٣ وهي في حدود المناسبة. وهذا أمر طبيعي يؤكد الاهتمام بالتعليم فهو مطلب اجتماعي، كما أن لوائح الامتحانات واضحة لدى كلتا الفئتين. وجاء في المرتبة الثانية المجال الخامس الخاص بالرعاية الطلابية، حيث نال اهتمام كلا الطرفين إلى حد ما، فقد بلغ المتوسط الحسابي للطلبة ١,٧ مع انحراف معياري ٠,٦٢، ١,٨٠ مع انحراف معياري ٠,٧٦ لأولياء الأمور. ونال المجال الرابع الخاص بالمنهج الدراسي أدنى قيم المتوسطات الحسابية بالنسبة لباقي المجالات التي طرحتها الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي ١,٢٩ مع انحراف معياري

٠,٤٨ للطلبة١,٣ مع انحراف معياري ٠,٤٦ لأولياء الأمور. وقد يعود ذلك إلى تمركز تخطيط ووضع المناهج الدراسية في وزارة التربية، كما قد يرجع إلى ضعف تأكيد المناهج الدراسية على قيم المشاركة والممارسة الديمقراطية.

السؤال الثالث: ما الممارسات الديمقراطية التى تشارك بها المؤسسات المجتمعية في النظام التعليمي في دولة الكويت؟

للإجابة عن هذا السؤال تم مقابلة بعض أفراد مؤسسات المجتمع في المناطق التعليمية المختلفة العاملين بالمجمعات الصحية والجمعيات التعاونية ومخافر الشرطة، وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية لاستجاباتهم.

جدول رقم (٦)

استجابات مؤسسات المجتمع لمدى مشاركتهم في النظام التعليمي

الرقم	مدى المساهمة	الجمعية التعاونية	المخفر	المستوصف
١	وضع السياسات والخطط العامة للمدارس في المنطقة.	٧٥	٧٠	٦٠
٢	تنظيم دروس تقوية للطلاب.	٩٢	–	–
٣	دعم ميزانية المدرسة.	٧٥	–	–
٤	الإسهام في وضع برامج الأنشطة والاحتفالات التى تقيمها مدارس المنطقة.	٨٠	٧٠	٧٠
٥	الإسهام في الرعاية الطلابية.	٩٥	٩٠	٩٠

يتضح من الجدول رقم (٦) أن كل الفئات تشارك إلى حد ما في وضع السياسات والخطط العامة للمدارس وذلك بنسبة ٧٥٪ للجمعيات التعاونية و٧٠٪ لمخافر الشرطة و٦٠٪ للمجمعات الصحية. أما عن تنظيم دروس التقوية ودعم ميزانية المدرسة، فقد أجاب أفراد الجمعيات التعاونية فقط على ذلك بنسبة ٩٢٪ و٧٥٪ على التوالي. واتفقت الفئات على دورهم في الإسهام في وضع برامج الأنشطة والاحتفالات التي تقيمها المدارس وذلك بنسبة ٨٠٪ للجمعيات التعاونية و٧٠٪ لكل من مخافرالشرطة والمجمعات الصحية. وكانت نسبة

المشاركة كبيرة في الرعاية الطلابية فهي ٩٥٪ للجمعيات التعاونية و٩٠٪ لكل من مخافر الشرطة والمجمعات الصحية. وهذا يدل على أن هناك بعض المشاركات التي سمحت بها الإدارة المدرسية لمؤسسات المجتمع للإسهام في التعليم، ولكن معظم هذه الإسهامات تنحصر في الجوانب المادية. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (Gold et al., 2002) التى أكدت دور المجتمع المحلى في إصلاح التعليم. ويمكن أن يرجع ذلك إلى رسوخ وقدم النظام التعاوني في دولة الكويت، حيث تلعب الجمعيات التعاونية دورا هاما في تنمية المجتمع الكويتي. كما أن طبيعة الخدمات التى يقدمها كل من مخافر الشرطة والمجمعات الصحية تحتم عليهما الاهتمام بالرعاية الطلابية.

السؤال الرابع: ما أهم المعوقات التي تحد من التوسع في المشاركة المجتمعية و الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت؟

للإجابة عن هذا السؤال المفتوح تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل من استجابات الطلبة وأولياء الأمور.

جدول رقم (٧)

معوقات الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي مرتبة ترتيبا تنازليا

م	الطلبة	٪	أولياء الأمـــور	٪
١	عدم إعطاء الإدارة المدرسية فرصة لهم بالمشاركة في إدارة المدرسة.	٩٠	عدم إعطاء الإدارة المدرسية فرصة لهم بالمشاركة في إدارة المدرسة.	٩٣
٢	عدم إعطائهم فرصة لإبداء الرأي في المناهج.	٩٠	عدم إعطائهم فرصة لإبداء الرأي في المناهج.	٩٢
٣	عدم إشراكهم في برامج الرعاية الطلابية.	٨٠	عدم إشراكهم في برامج الرعاية الطلابية.	٨٣
٤	النظرة السلبية من المعلمين للطلبة.	٧٥	النظرة السلبية من المعلمين لأولياء الأمور.	٨٠

يتضح من الجدول رقم (٧) أن كلتا الفئتين أشارت إلى عدم إتاحة الفرصة لهم بالاشتراك في إدارة المدرسة، وذلك بنسبة ٩٠٪ للطلبة و٩٥٪لأولياء الأمور. كما أشاروا إلى رفض الإدارة المدرسية تدخلهم في المناهج، وذلك بنسبة ٩٢٪ للطلبة و٩٥٪ لأولياء الأمور. وأشار الطلبة وأولياء الأمور بنسبة ٧٥٪ و٨٠٪

على التوالي، إلى النظرة السلبية لهم من قبل المعلمين. واتفقت كلتا الفئتين على أن الإدارة المدرسية لا تسمح لهم في المشاركة ببرامج الرعاية الطلابية وذلك بنسبة ٩٠٪ للطلبة و ٩٥٪ لأولياء الأمور. وهذه النتيجة تؤكد نتائج أسئلة الدراسة في أن المدرسة في الكويت لا تعمل على تدعيم قيم المشاركة و الممارسات الديمقراطية. وهى تختلف عما جاء به "على وطفة، وسعد الشريع" (٢٠٠٠) عن أهمية المؤسسات التربوية في إرساء النظام الديمقراطي في المجتمع. وهذا وقد يرجع كما سبق القول إلى أن اللوائح والقوانين التى تحكم العمل بوزارة التربية ومدارسها هي التي تعوق بالدرجة الأولى.

السؤال الخامس: كيف يمكن تفعيل المشاركة المجتمعية و الممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في دولة الكويت؟

للإجابة عن هذا السؤال المفتوح تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل من استجابات الطلبة وأولياء الأمور.

جدول رقم (٨)

مقترحات الطلبة وأولياء الأمور لتفعيل الممارسات الديمقراطية في التعليم

م	الطلبة	٪	أولياء الأمـــور	٪
١	يفضل أن يكون للطالب دور في إدارة المدرسة.	٧٠	يفضل أن يكون لولي الأمر دور في إدارة المدرسة.	٨٥
٢	المشاركة في إعداد برامج توعية للطلبة.	٩٠	المشاركة في إعداد برامج توعية للطلبة.	٧٥
٣	وضع برامج لتدريب الطلبة على الإدارة الذاتية.	٧٥	–	
٤	أخذ اقتراحات الطلبة عند تنفيذ المنهج والامتحانات.	٨٠	أخذ اقتراحات أولياء الأمور عند تنفيذ المنهج والامتحانات.	٨٣
٥	المساهمة في دراسة وحل مشكلات الطلبة.	٧٩	المساهمة في دراسة وحل مشكلات الطلبة.	٨٠
٦	تفعيل دور الطلاب من خلال مجالس الطلاب.	٩٢	تفعيل دور أولياء الأمور من خلال مجالس الآباء والمعلمين.	٧٢
٧	–		زيادة التعاون بين البيت والمدرسة.	٩٥

يتضح من الجدول رقم (٨) أن كلتا الفئتين يطالبون بتفعيل دورهم في إدارة المدرسة بنسبة ٧٠٪ للطلبة، و٨٥٪ أولياء الأمور. و اتفقت الفئتان على أنه يجب مشاركتهما في إعداد برامج توعية للطلبة بنسبة ٩٠٪ للطلبة، و٧٥٪ لأولياء الأمور. ودعا الطلبة إلى وضع برامج لتدريبهم على الإدارة الذاتية وذلك بنسبة ٧٥٪. كما أن الفئتين طالبتا بوجوب الأخذ بالاقتراحات التى تصدر منها بشأن تنفيذ المنهج الدراسي وتقديم الامتحانات بنسبة ٨٠٪ للطلبة، و٨٣٪ لأولياء الأمور. ودعا الطلبة إلى إتاحة المجال لهم بدراسة وحل مشكلاتهم بنسبة ٧٩٪، كما طالب أولياء الأمور بالإسهام في دراسة وحل مشكلات أبنائهم بنسبة ٨٠٪. وطالبت كلتا الفئتين بتفعيل دورهما من خلال المجالس المدرسية بنسبة ٩٢٪ للطلبة، و ٧٢٪ للأولياء الأمور. واقترح أولياء الأمور زيادة التعاون بين البيت والمدرسة بنسبة ٩٥٪. ومن هذا يتضح أن هناك قصورا في دور الإدارة التربوية والإدارة المدرسية في إتاحة المجال للطلبة وأولياء الأمور للإسهام في النظام التعليمي في دولة الكويت، وترجع هذه المطالبات إلى وجود رغبة لدى كل من الطلبة وأولياء الأمور في تفعيل مشاركتهم في إدارة العملية التعليمية، وذلك حرصا على مصلحة الطلبة.

ملخص نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة أبرز النتائج التالية:

١ – أن إسهامات الطلبة في النظام التعليمي في دولة الكويت كانت دون المناسبة ما عدا في مجال التحصيل العلمي، حيث يسهم الطلبة ببعض المشاركات في هذا المجال – ولو أنها محدودة – مما قد يؤدي إلى عدم وجود حياة اجتماعية في المجتمع المدرسي، وتضاؤل فرص إكساب الطلبة لبعض المفاهيم والقيم والاتجاهات المرتبطة بالمشاركة والديمقراطية، ويقلل تكوين الوعي السياسي لديهم. ويمكن أن يعود ذلك إلى قلة الصلاحيات التي تتوافر لإدارة المدرسة التي تحد من السماح للطلبة بالمشاركة في الإدارة ودعم الميزانية ووضع المناهج الدراسية والرعاية

الطلابية، حيث إنها تحدد بلوائح وقوانين منظمة للعمل، كما يمكن أن يرجع ذلك إلى قلة الوعي بالمشاركة الاجتماعية لدى الطلبة الكويتيين.

٢ – أن إسهامات أولياء الأمور في النظام التعليمي كانت دون المناسبة – ما عدا في مجالي التحصيل العلمي و الرعاية الطلابية، حيث يشارك أولياء الأمور ببعض الإسهامات في هذين المجالين ولو أنها محدودة، مما قد يؤدي إلى تقوية علاقات التفاعل بين البيئة المدرسية والبيئة المنزلية. أما بالنسبة للمجالات الأخرى فقد يرجع ذلك إلى أن الإدارة المدرسية بإتباعها اللوائح والقوانين المنظمة للعمل تحد من إشراك أولياء الأمور في تسيير العمل المدرسي، كما يمكن أن يرجع ذلك إلى اعتماد الإنسان الكويتي على الدولة في تمويل التعليم ورعايته.

٣ – تمثلت إسهامات كل من الطلبة وأولياء الأمور في مجال التحصيل العلمي للطلبة أكثر من إسهاماتهم في المجالات المتعلقة بإدارة المدرسة ودعم الميزانية والمنهج الدراسي والرعاية الطلابية. مما قد يساعد على استثمار ذلك في تنمية ثقة الطالب بنفسه وتدعيم تفكيره الإيجابي وزيادة دافعيته للإنجاز، وقد يرجع ذلك إلى الوعي بأهمية التعليم وقيمته في وقتنا الحاضر لدى كلتا الفئتين.

٤ – تمثلت أكثر الإسهامات لمؤسسات المجتمع في التعليم في الجوانب المادية مع بعض الإسهامات في الرعاية الطلابية. وقد يرجع ذلك إلى اللوائح والقوانين التي تحكم عمل المدارس، وضعف الدافع الاجتماعي نحو المشاركة في مجال التعليم باعتبار أن ذلك من مسؤوليات الدولة وحدها.

٥ – أن هناك قصورا من الإدارة المدرسية في إفساح المجال للطلبة وأولياء الأمور للمشاركة في النظام التعليمي في دولة الكويت، مما قد يؤدي إلى عزلة المدرسة عن السياق الاجتماعي. وقد يرجع ذلك إلى التخوف من إشراكهم في إدارة المدرسة، حيث إنهم غير متخصصين، هذا إلى جانب اللوائح والقوانين التى تحد من صلاحيات إدارات المدارس في الإدارة

والتمويل - حيث إن الدولة تتحمل مسئولية الإنفاق على التعليم - أو إبداء وجهة النظر في المناهج لأنها مركزية في تخطيطها و تصميمها.

توصيات الدراسة

بناء على نتائج الدراسة توصى الدراسة بما يلي:

مجال الإدارة المدرسية

١ - توفير المناخ الذي يشجع على المشاركة المجتمعية والممارسات الديمقراطية في المجال التعليمي، وإفساح مجال من الحرية داخل المجتمع المدرسي لتأكيد قيم المشاركة وذلك عن طريق:
- عقد لقاءات في بداية العام الدراسي بين الإدارة المدرسية والطلبة وأولياء الأمور لوضع السياسات والخطط العامة للمدرسة.
- عقد لقاءات في بداية العام الدراسي مع المسؤولين في المؤسسات المجتمعية لوضع الخطط والبرامج لتسيير العمل المدرسي.

٢ - انتهاج مبدأ الإدارة بالمشاركة في تسيير العمل المدرسي، والتأكيد على الإدارة الديمقراطية للمدرسة وتعويد الطلبة على المنافسة الحرة، وذلك من خلال تخطيط برامج يشترك فيها الطلبة، من مثل: حفظ النظام بالمدرسة، وتنظيم العمل اليومي.

٣ - تفعيل المجالس واللجان المدرسية حتى تقوم بدورها كما هو منصوص في قرارات التشكيل، من خلال تكوين لجان لمتابعة العمل بها، وتلبية احتياجاتها، وتقويم أدائها لأنهم سيشكلون بدعمهم الديمقراطي أساساً لاستمرارية الديمقراطية في المجتمع الكويتي، ومن ممارساتهم الديمقراطية تنطلق إبداعاتهم وابتكاراتهم.

مجال دعم الميزانية:

توعية كافة فئات المجتمع بأهمية دعم التعليم وذلك عن طريق الندوات والبرامج الإعلامية وغيرها.

مجال المناهج الدراسية:

وضع آلية لتطوير المنهج المدرسي تضمن مشاركة الفئات المختلفة عند تخطيط وتصميم البرامج وتضمينها قيم المشاركة والديمقراطية، وذلك من خلال:

* إجراء بعض المسوحات والدراسات للوقوف على آراء المنتفعين من المناهج الدراسية والأخذ بمقترحات تطويرها.
* إشراك كل الفئات في المؤتمرات والندوات والحلقات وورش العمل ولجان تطوير المناهج.

مجال الرعاية الطلابية:

١ – وضع برنامج عمل يقوم على الإدارة الذاتية في المدرسة من قبل الطلبة.

٢ – تنظيم لقاءات بين أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع لتخطيط وتنفيذ برامج الرعاية الطلابية كل حسب تخصصه.

٣ – تجسير الهوة التى بين المؤسسة المدرسية والمؤسسة الأسرية ومؤسسات المجتمع، والاستفادة من ذلك في إصلاح المدارس، من خلال تشكيل اللجان ووضع الآليات الخاصة بالتنفيذ.

٤ – تخطيط البرامج التوعوية لتوعية الطلبة وأولياء الأمور بالقضايا السلوكية و والتربوية والاجتماعية و النفسية التى تهم الطلبة.

٥ – تطوير التنظيمات الطلابية مثل مجلس الطلبة واللجان، وتطوير اللوائح والنظم التى تعمل بها حتى يتسنى للطلبة أن يمارسوا مبادئ الديموقراطية بكفاءة وفاعلية.

توصية عامة:

١ – إجراء مزيد من الدراسات والبحوث المتعمقة حول قيم المشاركة المجتمعية والممارسات الديموقراطية، وذلك لتدعيم المبادئ الديمقراطية داخل المدرسة لتتفاعل بإيجابية مع المجتمع في المؤسسات التعليمية، ورصد المعوقات التى تصادفها، وإمكانية إيجاد الحلول المناسبة لها.

Democratic Application & Practice in the Educational System in the State of Kuwait

Prof. Dalal A. Al-hadhood
College of Basic Education, PAAET, Kuwait

Abstract

The study aims to identify the democratic application and practice in the educational system in the State of Kuwait and detect the obstacles that may impede this application and practice. It, therefore, contributes some proposals for enhancing the collective contribution in the educational system within a democratic framework.

To achieve the objectives of the study, a random sample of the population was selected consisting of 249 male/ female students, 253 parents, and 18 representatives of social organizations in the educational zone. A structured interview card was constructed for the members of the social organizatins; a questionnaire was constructed for students and parents. Reliability and validity were calculated.

Results can be summed up as follows:

1 - The contributions of students and parents in democratic acts were below average in all aspects of the study except educational achievement.

2 - The contribution of the members of the social organizations was average.

3 - There is a shortage in the role played by of the educational administration in enabling students and parents as well as social organizations to contribute to the educational system.

المراجع

١ – إسماعيل، سعيد (محرر) (١٩٧٧). **البناء القيمي في المجتمع الكويتي.** الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي.

٢ – حمادة، عبد المحسن والصاوي، محمد وجيه (١٩٩٩). "إسهام النظام التعليمي في إصلاح مسيرة الديمقراطية في الكويت: دراسة ميدانية". **في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي.** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٢٤١ – ٢٩٣.

٣ – حنفي، حسن (١٩٨٣). **الجذور التاريخية لأزمة الحرية الديموقراطية.** القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية.

٤ – خلف، عمر محمد (١٩٨٦). ديموقراطية التعليم العالي في الدول العربية. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد ٢١.

٥ – ديوي، جون (١٩٤٦) .**الديمقراطية والتربية: مقدمة في فلسفة التربية**، ترجمة متى عقراوي، زكريا ميخائيل. القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

٦ – الشراح، يعقوب أحمد (٢٠٠٤) .**التربية والانتماء الوطني**، ط١. الكويت، دار الفكر الحديث.

٧ – فرج، إلهام عبد الحميد (٢٠٠٠). برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي. أعمال المؤتمر الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت، ٢-٢٥.

٨ – فريري، باولو (١٩٨١). **تعليم المقهورين**، ترجمة يوسف و نور عوض. دار القلم، بيروت.

٩ – نصار سامي (١٩٩٩). "دور القطاع الخاص في تمويل التعليم في دول الخليج العربية: رؤية مقترحة". **مجلة العلوم التربوية**، ١٥، ٢٥– ١٥٨.

١٠- نصار، سامي والرويشد، فهد (٢٠٠٤). "الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت". **البحث التربوي**، ٤، ١ – ٣٤.

١١- وطفة، علي أسعد والشريع، سعد (٢٠٠٠). الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت. أعمال المؤتمر الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت.

١٢- وزارة التربية (١٩٨٨). تقرير الإدارة المدرسية المطورة. وزارة التربية، الكويت.

١٣- اليونسكو (١٩٨١)، مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ .**مجلة التربية الجديدة**، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، ٢١، ١٠٧.

١٤- اليونسكو (١٩٩٨)، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين. التعليم ذلك الكنز الكائن، تعريب جابر عبد الحميد. القاهرة.

15 - Burnette, Becky (2002). How we Formed our Community: Lights and Cameras are Optional, but Action is Essential. **Journal of Staff Development**, 23 (1), 51054 Win.

16 - Freeman, Maria A. & Kidwell, P. J. (1998). A Descriptive Study: Parent Opinion and Teacher- Student Perception Regarding Parents' Involvement in their Children's Education and Development. **ED**417251.

17 - Gold, Eva; Simon, Elaine & Brown, Chris.(2002). The Education Organizing Indicators Framework: A User's Guide. Strong Neighborhoods, Strong Schools. The Indicators Project on Education Organizing. **ED**469257.

18 - Gold, Eva & Pickron, Davis & Marcine, Brown (2000). Case Study: AOP, Alliance Organizing Project. Research for Action, Inc. Philadelphia, PA. Cross-City Campaign for Urban School Reform, Chicago, IL.

19 - King, Craig (2002). Barriers Affecting GED Participation among Recent High School Dropouts. **Adult Basic Education,** 12(3), 145-156.

20 - Silivs, Helen (2002). Take- home Lesson: Is Homework the key to

Raising Student Achievement or a Drag on Family Time? It All Depends, Say Researchers, Who Are Investigating New Questions about an Old Topic. **Northwest Education,** 7 (4), 20-23.

21 - Sheldon, Steven B.(2002). Parents Social Networks and Beliefs as Predictors of Involvement. **Elementary School Journal,** 102 (4), 301-316.